سياسة تضارب المصالح والإفصاح السنوي

يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة والمديرون (الرئيس التنفيذي والرؤساء المباشرون)، والمنسقون الإقليميون بالإفصاح عن أي تضارب للمصالح حقيقي أو محسوس يكتشفونه أو يتنامى إلى علمهم فيما يتعلق بأنشطة GTP. وينشأ "تضارب المصالح" عندما يكون هناك شخص مسئول عن تعزيز إحدى مصالح GTP لكنه في الوقت ذاته طرف في مصلحة شخصية أخرى (مالية كانت أو تتعلق بالأعمال أو بأمر شخصي أو علاقاتي، أو ما إلى ذلك).

ويعني "الإفصاح" التقديم الواضح – للشخص المعني - وصفاً مكتوباً للحقائق التي تكوّن تضارب المصالح الحقيقي أو الملموس. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بالإفصاح أمام رئيس مجلس الإدارة كما يلتزم رؤساء الرئيس التنفيذي المباشرون والمنسقون الإقليميون بالإفصاح أمام الرئيس التنفيذي. ويكون الإفصاح ملائماً ومطلوباً في أي وقت قد ينشأ فيه تضارب المصالح. يُوزَّع بيان الإفصاح السنوي على جميع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمنسقين الإقليميين لمساعدتهم في أخذ إخطارات الإفصاح هذه في الاعتبار. تُحفظ إخطارات الإفصاح المكتوبة في ملفات مع سكرتارية المجلس. وتُسجَّل جميع إخطارات الإفصاح عن إي تضارب للمصالح حقيقي أو ملحوظ في الاجتماع السنوي الذي يحضره جميع أعضاء المجلس بأنفسهم.

على عضو المجلس أو المدير أو المنسق الإقليمي الذي يعتقد أنه أو أنها أو قريب له أو لها من الدرجة الأولى قد يتسبب في تضارب المصالح الحقيقي أو الملموس أن يمتنع عن:

١. المشاركة في مناقشات أو مداولات تخص موضوع تضارب المصالح (غير تقديم المعلومات الحقيقية أو الإجابة عن أسئلة)
٢. استغلال النفوذ للتأثير على المداولات
٣. تقديم اقتراحات أو المشاركة في التصويت أو اتفاقات التنفيذ أو
٤. أخذ خطوات مماثلة نيابة عن المؤسسة التي قد تتأثر بتضارب المصالح بموجب القانون أو بموجب اتفاقية أو غير ذلك

كما يرتئي لمجلس إدارة GTP أو لإحدى اللجان التابعة له، يمكن إعفاء الشخص ذي المصالح المتضاربة من كل أو بعض المناقشات أو المداولات بصدد موضوع التضارب. أي عضو من مجلس إدارة GTP أو إحدى لجانه ممن أفصح عن تضارب المصالح يُحسب ضمن نصاب أي اجتماع تتم فيه مناقشة موضوع تضارب المصالح. يجب أن يعكس محضر الاجتماع إقرار الإفصاح الذي أدلى به الشخص والتصويت الذي تم بصدد الأمر موضع النقاش مع بيان امتناع الشخص عن المشاركة والتصويت. يتأكد رئيس مجلس الإدارة أن جميع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المنسقين الإقليميين التابعين للمؤسسة قد أُعلموا بسياسة المؤسسة فيما يتعلق بتضارب المصالح بالتوقيع على إقرار تضارب المصالح سنوياً وبهذا يضمن أن جميع برامج عمل الاجتماعات تحتوي بنداً في بداية الاجتماع لإقرار أي تضارب المصالح ذي صلة ببرنامج عمل المجلس.

الإقرار السنوي

أشهد بأني قرأت سياسة تضارب المصالح (أعلاه) وبتوقيعي لهذا الإقرار، أشهد بأني اعتبر ليس فقط التعبير الحرفي للسياسة بل أيضاً ما تُلمح إليه. وبناءً عليه أشهد، باستثناء ما أُقره لاحقاً في الوثيقة، أنني وأفراد أسرتي من الدرجة الأولى ليس لدينا، حسب علمي الحالي، أي علاقات أو مصالح أياً كانت متضاربة مع مصالح المؤسسة. والاستثناءات هي: _____

_____

تربطني علاقة عمل مع أعضاء المجلس التالية أسماؤهم: _____

_____

_____

إذا طرأ أي موقف في المستقبل والذي قد أرى أن من شأنه ضلوعي أو أحد أفراد أسرتي في تضارب للمصالح، فإنني علي الفور سأفصح عن الظروف كاملة أمام رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي كما يكون ملائماً.

الاسم مطبوع_____

التوقيع _____ التاريخ _____

تم ترخيص نموذج GTP.ORG هذا بموجب Creative Commons Attribution Non-Commercial 4.0 International